أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة*

عرض : سعد طه علام **

شهد العالم فى العقد الأخير مجموعة من المتغيرات الدولية والتى أثرت بشدة على مختلف النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان من أهمها انهيار الكتلة الشرقية وقيام عشرات الدول بدلا منها وثانيها حرب الخليج وما أعقبها من تدمير اقتصادى وتدمير للعلاقات العربية وللمقدرة العربية ايضا. وثالثها، عقد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى ثم توقيع اتفاقية القاهرة وقيام السلطة الفلسطينية على أرض فلسطين، ثم عقد اتفاق الصلح بين الأردن واسرائيل واستمرار المفاوضات بين سوريا واسرائيل.

أما على الصعيد الاقتصادى فقد برز اتجاه ما سمى بالنظام العالمى الجديد الذى قادته الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت تمثل القوه العظمى الوحيدة فى العالم وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفى مقدمتها السوق الأوربية المشتركة التى وصل عدد اعضائها إلى١٥ عضوا، ثم مجموعة النافتا وانتهاء جولة مفاوضات أوروجواى بعد ثمانى سنوات من المفاوضات وعقد اتفاقيات الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية، وكذلك الحديث من الغرب والشرق عن تغيير النظام

* دراسة صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٩٩).

** قام باعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د. سعد طه علام (باحث رئيسى) مدير مركز التخطيط الزراعى، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. بركات أحمد الفرا ، أ.د. محمد محمود رزق ، أ.د. هدى صالح النمر ، أ.د. عماد الدين مصطفى ، أ.د. عبد الفتاح حسين ، د. نجوان سعد الدين ، د. سمير عبد الحميد عريقات .

الأقليمى بانشاء السوق الشرق أوسطية.

هذه المتغيرات فى مجملها لها انعكاساتها الشمولية على الاقتصاد العربى والمصرى بصفة عامة وعلى القطاع الزراعى بصفة خاصة لما له من خصوصية حيث أنه مصدر العمل والغذاء الرئيسى فى البلاد.

ومن خلال برنامج التحرير الاقتصادى المجزت **الدولة العديد من الشروط التى تتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد تحرير التجارة العالمية**. حيث ان هذه الشروط اما تمكن الاقتصاد المصرى من المنافسة على صعيد تجارة بعض السلع أو على الأقل تحجيم ما قد يتعرض له من خسائر فى حالة سلع أخرى.

فبالنسبة للقمح كان لعملية تحرير تجارته وخروجه من نظام التسليم الاجبارى وتركه لقوى السوق من ناحية والقضاء على الانحياز الشديد تجاه دعم القمح المستورد من ناحية أخرى، كان لكل ذلك الأثر الكبير فى زيادة المساحة المحصولية للقمح ورفع انتاجيته وبالتالى زيادة الانتاج المحلى مما أدى الى ضيق الفجوة الغذائية وعدم تفاقم الوضع بالنسبة لواردات القمح لو لم يزد هذا الانتاج، وبالتالى امكانية تحجيم الآثار السلبية التى قد تصاحب تحرير التجارة العالمية إما لزيادة أسعار الواردات نتيجة الغاء الدعم من قبل الدول المصدرة للقمح أو لاحتمال نقص كميات الفائض لدى هذه الدول نتيجة خفض أو الغاء الدعم الزراعى، ومايصاحبه من نقص فى المساحة المزروعة بالقمح ، وبالتالى عدم وجود الحاجة لدى هذه الدول لإعطاء تيسيرات لتشجيع مستوردى القمح من الدول النامية وكذلك خفض الكميات المتاحة كمعونات غذائية دولية.

وقد بلغ الرقم القياسى للمساحة المزروعة نحو ١٦٣,٧ عام ١٩٩٢ بالنسبة لعام ١٩٨٠، وبلغ الرقم القياسى للانتاج نحو ٢٥٧,٢ خلال نفس الفترة.

كما زاد الاستهلاك من نحو ٥٠٣٥ ألف طن عام ١٩٨١ لنحو ٩٧١٨ ألف طن عام ١٩٩٢. وزادت الواردات من نحو ٣٠٥٢ الف طن الى نحو ٥١٠٠ الف طن خلال نفس الفترة.

فيما يتصل بالزيوت النباتية اتضح ان هناك انخفاضا مستمرا فى الانتاج المحلى منها بسبب انخفاض المساحة من المحاصيل الزيتية نتيجة اتباع سياسات التسليم الاجبارى لبعض هذه المحاصيل وخاصة القطن والذى انخفضت مساحته مما أثر على حجم انتاج الزيوت باعتبار القطن من أهم مصادر

انتاج الزيوت فى مصر. ولقد أدى هذا النقص فى الانتاج المحلى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت من سنه الى أخرى. ومما قلل من الآثار المتوقعة لانخفاض الانتاج المحلى من الزيوت سياسات الدعم التى اتبعتها الحكومة فى السنوات الأخيرة، حيث أدى تقليل الدعم الى ضبط الاستهلاك المحلى وبالتالى عدم تفاقم الوضع بالنسبة لكمية الواردات من الزيوت ولكن كان لزيادة الأسعار العالمية للزيوت النباتية الأثر الواضح فى ارتفاع قيمة الواردات وهو ماقد يتكرر فى ظل تحرير التجارة العالمية واحتمالات زيادة الأسعار. لذلك فإلى جانب استمرار سياسات خفض الدعم قد يكون من المناسب تعديل هيكل التركيب المحصولى لصالح المحاصيل الزيتية من ناحية ولصالح بعض هذه المحاصيل ذات الانتاجيه الأعلى والتكاليف الأقل والملائمة للظروف المصريه وهو ماينطبق على محصول عباد الشمس مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الانتاج المحلى من الزيوت.

وقد تناقصت مساحة المحاصيل الزيتية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١ من نحو ١,٥ مليون فدان لنحو ١,٢ مليون فدان، وانخفض الانتاج بالتالى من نحو ١,٠٣ مليون طن لنحو ٠,٦٨ مليون طن خلال نفس الفترة. وفى نفس الوقت ازداد الاستهلاك المحلى من الزيوت من نحو ٤٣٧ ألف طن عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٦٥ ألف طن عام ١٩٩٢. وبالتالى زادت الواردات خلال نفس الفترة من نحو ٢٠٣ ألف طن لنحو ٦٣٥ ألف طن.

كما اتضح ان انتاج السكر المحلى قد ارتفع بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الاستهلاك المحلى وذلك للتوسع فى المساحات المزروعة بالقصب - وان كانت محدودة - والزيادة الملموسة فى انتاجية الفدان. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى وانخفاض الواردات من السكر. ومن أهم الأمور التى ساهمت فى ذلك سياسات الدعم التى انتهجتها الحكومة والتى استهدفت خفض حجم الدعم على السكر وبالتالى تراجع مستوى استهلاك الفرد منه. وان كان هذا ينطبق على كمية الواردات فيختلف الأمر من حيث قيمة الواردات حيث ان ارتفاع الأسعار العالمية للسكر أدى الى زيادة قيمة الواردات فى بعض السنوات وبالتالى زيادة متوسطه خلال فترة الدراسة بمعدل ٢٤,٣٪ - ولذلك فان التقلبات الحادة فى أسعار السكر قد تكون أحد الاحتمالات المتوقعة فى ظل تحرير التجارة العالمية، مما يتطلب ضرورة الاستمرار فى سياسات ترشيد الاستهلاك المحلى للإقلال من حجم الواردات من السكر.

وقد زادت مساحة قصب السكر من نحو ٢٥٣ ألف فدان لنحو ٢٦٧ ألف فدان خلال الفترة

١٩٨٠ - ١٩٩٢. وفى نفس الوقت زاد الانتاج من نحو ٨٦١٨ ألف طن لنحو ١١٦٢٤ ألف طن خلال نفس الفترة وبالتالى زاد انتاج السكر المحلى من نحو ٦١٥ ألف طن الى نحو ٩٩١ ألف طن خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢.

اما الاستهلاك المحلى من السكر فقد ارتفع من نحو ١١٩١ ألف طن الى نحو ١٥٢٢ ألف طن خلال نفس الفترة. وقد أدت زيادة الانتاج الى نقص الواردات من نحو ٥٧٨ ألف طن لنحو ٤٠٢ ألف طن خلال نفس الفترة.

وفى معرض الحديث عن محصول القطن اتضحت اهمية ما أقدمت عليه الدولة من تحرير تجارته حيث كان للسياسات التى اتبعتها الدولة فى نظام تسويقه فى الماضى الأثر الواضح فى خفض مساحته المحصولية وانتاجيته وبالتالى انتاجه مما أدى الى الخفض الواضح فى الانتاج المحلى من القطن وادى هذا الوضع مع الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك المحلى الى حدوث تدهور شديد فى حجم صادراته بل وبدأت الدولة فى استيراد القطن لسد الاحتياجات المحلية بحيث فاقت الواردات من الصادرات منه فى السنوات الأخيرة، لذلك قد يكون لسياسة تحرير القطن الأثر الفعال على زيادة المساحة المزروعة بالقطن فى المستقبل وعودة صادراته الى الاسهام فى دخول الاقتصاد الوطنى فى معترك منافسة السوق العالمى.

وقد انخفضت المساحة المزروعه قطنا من نحو ١١٧٨ ألف فدان لنحو ٨٣٩ ألف فدان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢، وبالتالى انخفض الانتاج من نحو ١٣٢٦ ألف طن (زهر) لنحو ٩٧٣ ألف طن خلال نفس الفترة، وقد تناقصت صادرات مصر من القطن من نحو ١٧٧,٦ ألف طن الى ١٥,٦ ألف طن فقط خلال نفس الفترة.

كما تم تناول بعض الجوانب المتعلقة بانتاج وصادرات الموالح فهناك ضرورة لزيادة الانتاجية منها لكى تقوى على المنافسة فى السوق العالمى. اذ أن انخفاض الانتاجية بالاضافة الى العديد من الأمور مثل ارتفاع الأسعار وعدم اعتياد المصدر على المنافسة العالمية نتيجة الاعتماد فى الماضى لسنوات طويلة على نظام الاتفاقيات وعدم وجود مؤسسات خاصة قادرة على خدمة العملية التصديرية-كل ذلك كان وراء الانخفاض المستمر فى صادرات الموالح وخاصة البرتقال بالرغم من الزيادة المستمرة فى الانتاج المحلى وبمعدلات أكبر من زيادة الاستهلاك المحلى. لذلك فان تذليل هذه العقبات يعتبر الى جانب توفير الكثير من الاجراءات التنظيمية والتمويلية من أهم مقومات النهوض

بعملية زيادة الصادرات المصرية من الموالح.

وقد ازدادت مساحة الموالح من نحو ١٩٨ ألف فدان الى نحو ٣٥٣ ألف فدان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢. وبالتالى زاد الانتاج من نحو ١٠٢٩ ألف طن لنحو ٢٤٢٦ ألف طن خلال نفس الفترة. ولم تتغير كمية الصادرات خلال نفس السنوات حيث بلغت نحو ١١٥ ألف طن.

وبالنسبة **لاتفاقية الجات واثرها على الزراعة المصرية** فقد شهد العالم مع مطلع عام ١٩٩٥ وضع أسس النظام التجارى العالمى الجديد موضع التنفيذ وهو ما تم الاتفاق عليه بنهاية جولة اوروجواى لتحرير التجارة الخارجية، وقد ارتكزت الاتفاقية على عدد من المبادئ الرئيسية وهى مبدأ عدم التمييز ويعنى عدم التمييز بين الدول الاعضاء فى الاتفاقية ومبدأ الشفافيه ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية بدلا من القيود والاجراءات الكمية، ومبدأ المفاوضات التجارية والذى يؤكد ان المنظمة العالمية للتجارة هى الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات، ومبدأ التبادلية ويقضى بالتزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ بنود الاتفاقية.

وقد تركزت القضايا المطروحة باتفاقية جولة اوروجواى على عدد من الموضوعات الرئيسية هى فتح الأسواق والزراعة والمنسوجات والملابس والخدمات واصدار الأحكام والمعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمؤسسات واتفاق الوقاية واتفاق الدعم واتفاق مكافحة الإغراق، فضلا عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وعلى الرغم من أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية الا انها لم تدرج فى اتفاقيات الجات السابقة لجولة أوروجواى.وقد تضمن اتفاق الزراعة العديد من العناصر والتى يمكن حصرها فيما يلى:

- استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية ويعنى تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية، الحصص الموسمية، حصص الاستيراد... الخ) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا، ثم تخفيضها فيما بعد. مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (٨٦-١٩٨٨) على مدى ٦ سنوات وذلك بالنسبة للدول المتقدمة. وبنسبة ٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

- الالتزام بفتح الاسواق أمام الواردات والسلع الخاضعة لقيود غير جمركية.

- خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية فى الدول الصناعية بنسبة ٢٠٪ على مدى

٦ سنوات وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع خلال الفترة (٨٦-١٩٨٨).

- تخفيض قيمة وكمية الصادرات المدعومة من السلع الزراعية بنسب محددة وعلى مدى فترات زمنية متباينة، حيث يتم تخفيض قيمة الدعم النقدى لتصدير السلع الزراعية بالدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (٨٦-١٩٩٠) أو متوسط الفترة (٩١-١٩٩٢) (ايهما اكبر) وذلك على مدى ست سنوات، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه لتلك الدول بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه خلال نفس الفترة السابق ذكرها. أما بالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات، فى حين يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ١٤٪ فقط وعلى مدى عشر سنوات.

- يمنح الاتفاق الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ اجراءات لحماية صحة الانسان وحماية الحيوان والنبات، على أن تكون تلك الاجراءات قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية أو لها مبررات علمية.

هذا وقد تضمن اتفاق الزراعة أحكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزا للدول النامية والاقل نموا يمكن حصر أهمها فيما يلى: -

- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجال الاتفاقات الثلاثة (النفاذ للأسواق والدعم الداخلى ودعم التصدير) على مدى فترات زمنية أطول وبنسب أقل عن تلك التى تلتزم بها الدول المتقدمة، مع إعفاء الدول الأقل نموا من تلك الالتزامات.

- منح الاتفاق للدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة وذلك فى مجالات دعم الاستثمارات الزراعية والمدخلات للزراع الفقراء ودعم تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى.

- يسمح الاتفاق أيضا بإعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلى اذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع مقابل ٥٪ فقط للدول المتقدمة.

- بالاضافة لما سبق منح الاتفاق ايضا احكاما وتسهيلات خاصة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية تنحصر فيما يلى:

- تتولى منظمة الأغذية والزراعة اجراء مفاوضات لوضع مستويات المعونات والمساعدات الغذائية التى تكفى لتغطية احتياجات الدول النامية خلال فترة الاصلاح.

- توفير نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدم للدول النامية والأقل نموا فى صورة منح لاترد او فى شكل مبيعات (قروض) بشروط ميسرة.

- منح الدول النامية مساعدات مالية ومعونات فنية لتحسين الانتاجية وتحسين البنية الزراعية الأساسية.

- المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء من جانب الدول المتقدمة فيما يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية وذلك من خلال تيسير شروط الإقراض.

وفيما يختص بالآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة المصرى نود الاشارة فى هذا المجال الى ان مصر قد سبقت اتفاقية الجات فى اتجاهها نحو التحرر الاقتصادى والتجارى وذلك بالعمل بآليات السوق وتحرير التعامل بالنقد الاجنبى وتخفيض الرسوم الجمركية فضلا عن تحرير قطاع الزراعة من التشوهات السعرية والتدخلات التى كان يعانى منها خلال الفترة السابقة.

ويمكن القول إنه بالنسبة للآثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الأسواق من المتوقع ان تزيد القدرة التصديرية لمصر وذلك بالنسبة للسلع الزراعية وبصفة خاصة محاصيل القطن والارز والخضروات والفاكهة والنباتات العطرية، حيث يتمتع انتاجها من تلك الحاصلات بميزات نسبية عديدة فيما يتعلق بالنوعية أو مواعيد الانتاج، كما تحقق مصر فائضا كبيرا فى الانتاج من الحاصلات غير التقليدية والتى كان يتعذر تصديرها فيما قبل الاتفاقية تحت وطأة القيود الكمية التى كانت تضعها معظم دول العالم وبخاصة السوق الاوروبى ويعنى إلغاء تلك القيود فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات المصرية.

وتجدر الاشارة هنا الى أن اتفاقية الجات وان كانت قد أضافت ميزة بتخفيف القيود أمام الصادرات الزراعية المصرية فانها زادت فى نفس الوقت من حدة المنافسة المتوقعة بازالة نفس القيود أمام دول اخرى قد تكون اكثر كفاءة فى مجال التصدير عن مصر، كما قد تلجأ بعض الدول المستوردة للسلع الزراعية الى حماية انتاجها المحلى من تلك السلع عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى، الامر الذى ينبغى معه ضرورة الاهتمام بالجودة وخفض تكاليف

الانتاج حتى تزداد القوه التنافسية للحاصلات الزراعية المصرية بتلك الاسواق.

وبالنسبة للآثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم فمن المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية وخاصة اللحوم والزيوت والسكر والقمح وذلك فى المدى القصير، ونود الاشارة فى هذا المجال الى أن مصر كغيرها من الدول النامية قد حصلت على تعهد من الدول الصناعية المتقدمة بالعمل على تعويضها عن الأضرار الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية، فضلا عن حصولها على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

أما فى الأجل البعيد فان نسبة التغير فى أسعار السلع الزراعية ستتوقف على سعر الاستيراد (الذى سيتحدد بناء على حجم الطلب على الواردات ومرونة ذلك الطلب) والتغيرات المتوقعة على صعيد الانتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدرة والدول المستوردة على حد سواء.

ومن المتوقع أن تلجأ مصر فى المدى البعيد الى اعادة النظر فى التركيب المحصولى لاراضيها وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية غير التقليدية وخاصة بالاراضى الجديدة. والتوسع كذلك فى زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح للاحلال محل الواردات. وهو ما يعنى مستقبلا التخفيف من الآثار السلبية المتوقعة من تنفيذ اتفاقية الجات فى المدى القصير، فضلا عن ذلك فمن المتوقع أن يزداد التقدم التكنولوجى فى الزراعة المصرية كنتيجة غير مباشرة لتخفيض الدعم عن السلع الزراعية المستوردة، وذلك نظرا لأن ارتفاع أسعار المنتج الزراعى المتوقع فى المدى القصير نتيجة لارتفاع أسعار الاستيراد من جهة وازالة الدعم المحلى من جهة أخرى سيشجع المنتجين فى المدى البعيد على تبنى تكنولوجيا حديثة فى الانتاج. مما سينعكس على ارتفاع الانتاجية الزراعية ومن ثم انخفاض الاسعار المحلية مستقبلا.

ومن جهة أخرى فان الارتفاع المتوقع فى أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية من شأنه التخفيف من آثار سياسة الاغراق التى كانت سائدة فيما سبق، ومن ثم تشجيع الانتاج الزراعى المحلى من تلك السلع.

وتتضمن اتفاقية أوروجواى العديد من النصوص بجانب اتفاق الزراعة والتى تؤثر بصورة غير مباشرة على السلع الزراعية، فبالنسبة للنصوص المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من المتوقع أن يكون

لها آثار سلبية على قطاع الزراعة، نظرا لأن تضمين الاصناف الزراعية النباتية والحيوانية ضمن بنود اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية قد يترتب عليه صعوبة حصول مصر كغيرها من الدول النامية على التكنولوجيا الزراعية الحديثة من الدول المتقدمة وخاصة فيما يتعلق بأصناف الهجن مما ينعكس بالتالى على عدم مسايرة الأصناف التصديرية للتطورات العالمية فى هذا المجال.

فضلا عن ذلك فان شروط الجودة والمواصفات الاخرى للسلع الزراعية والتى تضمنتها الاتفاقية قد تضع قيودا على صادرات مصر من تلك السلع وخاصة محاصيل الخضر والفاكهة. كما انه من المتوقع أن تفتح الاشتراطات الصحية التى نصت عليها الاتفاقية مجالا أوسع أمام الدول المستوردة للسلع الزراعية لتتحكم فى الصادرات منها، مما قد يؤدى الى تقييد تجارة تلك السلع.

وللتقدير الكمى لآثار اتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية صمم نموذج ديناميكى بسيط لتقدير الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية التى بدأت فى أول يناير عام ١٩٩٥. وقد ركز هذا النموذج على التقدير الكمى لآثار تخفيض القيود والرسوم الجمركية فى الدول المستوردة للسلعة، وتخفيض الدعم الداخلى للمنتجين، ودعم الصادرات فى الدول المنتجة والمصدرة للسلعة حيث ان هذه المتغيرات كانت أهم بنود اتفاق الزراعة فى الاتفاقية.

والأساس النظرى لهذا النموذج يعتمد على أن تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها سيؤدى الى رفع الأسعار فى الأسواق المحلية وبالتالى زيادة الأسعار العالمية لهذه السلعة. كما أن تحويل القيود التجارية الى رسوم جمركية واضافتها الى الرسوم الجمركية الحالية وتخفيض هذا المجموع فى الدول المستوردة بالنسب المتفق عليها وفتح أسواق الدول أمام الواردات من السلعة يمكن أن يؤدى الى خفض سعر السلعة فى السوق المحلية، وبالتالى زيادة طلب الدول للواردات من السلعة، ثم زيادة الطلب العالمى للواردات من السلعة مما يشجع على زيادة الصادرات العالمية وزيادة حجم التجارة العالمية للسلع. ويتوقف التأثير الصافى لتطبيق الاتفاقية على نسب التغير فى هذه المتغيرات ومرونات العرض والطلب العالمى للسلعة ومرونات العرض والطلب المحلى ودرجة الاكتفاء الذاتي للدولة من السلعة.

وعموما ، تعتمد ديناميكية هذا النموذج على سريان تأثير التغيرات فى الاسعار العالمية نتيجة تطبيق الاتفاقية الى العرض والطلب المحلى للسلعة فى كل دولة.

وقد افترض هذا النموذج ان السلع محل الدراسة هى سلعة متجانسة Homogenous Product، وأن الدول الأعضاء فى الاتفاقية سوف تسمح للتغيرات فى السعر العالمى بالسريان الى مكونات السوق المحلى فى تلك الدول ولن يلجأ صانعو السياسة الى أى قيود تعطل انسياب السلع من السوق العالمى الى السوق المحلى أو العكس.

ويقدر النموذج مباشرة كلا من مرونات طلب الدولة على الواردات من السلعة، وايضا مرونات عرض الدولة للصادرات من السلعة. كما يقدر التغير فى الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى من السلعة فى الدولة كما يقدر التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى للدولة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

وقد اعتمد النموذج الرياضى على بيانات كل من الانتاج والاستهلاك والواردات والصادرات التى تصدر عن نشرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وقيمة المرونات المتحصل عليها من دراسات سابقة لهذه السلع، كما تم الحصول على قيمة معادل دعم المنتجين ودعم التصدير والقيود والرسوم الجمركية من نشرات منظمة الجات ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD)، وأن فترة الاساس التى حسبت على اساسها التغيرات هى متوسط الفترة (١٩٩١-١٩٩٢).

وقد توصلت الدراسة الى نتائج التقديرات الكمية للآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات التالية:

أولا: سلع الواردات الزراعية المصرية :

ركز التحليل الاقتصادى على كل من القمح والسكر والزيوت النباتية التى تعتبر أهم سلع الواردات الزراعية المصرية.

أ - القمح: تقدر نسبة الزيادة فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق اتفاق الزراعة حوالى ٣٢٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، أى بمتوسط سنوى قدره ٥,٣٪. ستستفيد الدول المتقدمة المصدرة للقمح من هذه الزيادة فى الاسعار العالمية، وستتأثر الدول المستوردة للقمح سلبيا لارتفاع تكلفة وارداتها من القمح، والى المدى الذى تعتمد فيه على السوق العالمى فى استيراد القمح.

وسيؤدى الارتفاع فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق الاتفاق الى تخفيض كمية الواردات المصرية من هذه السلعة بنسبة ٣٪ سنويا أى نحو ١٥٦ ألف طن سنويا خلال الفترة

(١٩٩٥-٢٠٠٠) كما ان سريان الارتفاع فى السعر العالمى للقمح الى الاسعار المحلية سوف يحفز الانتاج المحلى للتزايد بنسبة ٦٪ سنويا، أى بحوالى ٢٥٣ ألف طن سنويا لهذه الفترة. وسينخفض الاستهلاك المحلى للقمح بنسبة ٠,٧٧٪ أى نحو ٧٦ ألف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

ب - السكر: سيرتفع السعر العالمى للسكر الخام بنسبة ٢٨٪ خلال فترة تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠٠٠)، أى بمعدل ٤,٦٧٪ سنويا خلال تلك الفترة. كما تبين نتائج التحليل استجابة السوق المحلية المصرية للسكر وايضا الواردات المصرية للزيادة فى الاسعار العالمية لهذه السلعة حيث يتوقع انخفاض كمية الواردات المصرية من السكر بمعدل ١,٢٪ سنويا، أى بنحو ٧,٥ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق.

كما سيؤدى ارتفاع الأسعار العالمية وسريان هذه الزيادة الى السوق المحلية الى زيادة الانتاج المحلى للسكر بنسبة ٢,٨٪، أى نحو ٣٠ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق.

جـ - الزيوت النباتية : يبلغ مقدار الزيادة فى الأسعار العالمية للزيوت النباتية التى تدخل التجارة العالمية (زيت فول الصويا وزيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت عباد الشمس) حوالى ٣٩٪ نتيجة تطبيق الاتفاق ، أى نحو ٦,٥٪ سنويا، أى مايعادل ٣٥ دولار للطن فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وانه نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للزيوت النباتية وسريان تلك الزيادة الى الاسعار المحلية فى مصر يمكن ان يزداد الانتاج المحلى بنسبة ٢,٥٪، أى نحو ٨,٥ ألف طن سنويا. وستنخفض كمية الاستهلاك المحلى نتيجة ارتفاع الاسعار المحلية بنسبة ١,٣٪ سنويا، أى نحو ٩,٥ ألف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وستزداد كمية الواردات المصرية من الزيوت النباتية بنسبة ٢٪ سنويا، أى نحو ١٠ آلاف طن سنويا لضعف قدرة الانتاج المحلى على تغطية حاجة الطلب من الزيوت النباتية خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠٠٠).

التغيرات المتوقعة فى قيمة الواردات المصرية للسلع الزراعية :

قدرت الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات المصرية من القمح والسكر والزيوت النباتية بنحو ٢٣٠ مليون دولار فى السنة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وتمثل هذه الزيادة نحو ١٢٪ من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية فى فترة الاساس (١٩٩١-١٩٩٢).

وستكون الزيوت النباتية والقمح أهم مصادر الزيادة فى تكلفة الواردات الزراعية المصرية ونتيجة تطبيق الاتفاق حيث تمثل الزيادة فى تكلفة واردات الزيوت النباتية نحو ٤٧٪، ويليها الزيادة فى تكلفة واردات القمح ٣٨,٨٪، ثم الزيادة فى تكلفة واردات السكر ١٤,٣٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث.

وستعانى مصر من خسارة فى الرفاهية تقدر بحوالى ٧٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق الاتفاق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بسبب الارتفاع فى كل من الاسعار العالمية والاسعار المحلية لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية الثلاث القمح والسكر والزيوت النباتية.

ثانيا: سلع الصادرات الزراعية المصرية :

أما بالنسبة للنتائج المتوقعة لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية فهى كالتالى:

(١) القطن: تصدر مصر الأقطان طويلة التيلة الممتازة والطويلة الوسط، وتبين نتائج التحليل أن القطن الخام من السلع التى ستكون زيادة السعر العالمى فيها ضعيفة بعد تطبيق اتفاقية الجات نحو ٠,٤٪ فقط أى ٠,٠٧٪ سنويا تعادل ١٢٦ دولار للطن فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وهذه الزيادة النسبية البسيطة فى السعر العالمى للقطن سيكون تأثيرها على صادرات القطن المصرى طويل التيلة والطويل وسط متواضعا، اذ يقدر معدل الزيادة فى كمية الصادرات المصرية ٠,٥٪، أى نحو ١٨,٥ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية.

كما أن سريان الزيادة البسيطة المتوقعة فى السعر العالمى للقطن الى الاسعار المحلية سوف يؤدى الى زيادة انتاج القطن المصرى بنسبة ٢,٦٪، أى نحو ٧,٧ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق، كما سيؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى للقطن المصرى فى الصناعة المحلية بنسبة ١,٥٪ سنويا، أى نحو ٤ آلاف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية(١٩٩٥-٢٠٠٠).

(٢) البرتقال: يصدر البرتقال فى السوق العالمى فى صورة ثمار أو فى صورة عصير - وتفرض الدول المستوردة التى تصنع عصير البرتقال معدلات حماية عالية لصناعتها المحلية للعصير الى اكثر من عشرة أضعاف معدلات الحماية للثمار نفسها. ففى اليابان نحو ١٠٠٪ وفى الاتحاد الأوروبى نحو ٥٠٪ وفى الولايات المتحدة نحو ٣٢٪. ولهذا فان تخفيض معدلات الحماية بالنسب المتفق عليها فى الاتفاقية سوف يؤدى الى زيادة الطلب المحلى والطلب العالمى، وبالتالى زيادة الصادرات

العالمية للبرتقال.

وتقدر الزيادة فى الأسعار العالمية نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية نحو ٦٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، أى نحو ١٪ سنويا. وسوف تحفز اتساع السوق العالمى والزيادة فى السعر العالمى الصادرات المصرية للبرتقال الى الزيادة بنسبة ٤,٢٪ سنويا، أى نحو ١٠٠ ألف طن وفى نفس الوقت سيستمر الاستهلاك المحلى فى التزايد بمعدل ٢,٢٪. أى نحو ٤٨ ألف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

(٣) البطاطس: نتيجة تطبيق اتفاقية الجات سوف تتجه الاسعار العالمية للبطاطس للارتفاع بنسبة ٩٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أى نحو ١,٥٪ سنويا خلال تلك الفترة. ويمكن ان تحفز هذه الزيادة فى الاسعار العالمية الصادرات المصرية للبطاطس بنسبة ١٤٪، أى نحو ٢١,٥ ألف طن سنويا. اذا توفرت فى البطاطس المصرية المواصفات المطلوبة للسوق العالمى وسيحفز الانتاج المصرى من البطاطس بنسبة ٣,١٪، أى نحو ٥٥ ألف طن سنويا. وستزيد الاستهلاك المحلى من البطاطس بنسبة ١,٩٪ سنويا، أى حوالى ٢٤ ألف طن فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

وعموما، فان الزيادة المتوقعة فى قيمة صادرات مصر من السلع الزراعية الرئيسية تقدر بحوالى ٤٠,٨ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ وتمثل هذه الزيادة حوالى ١٦,٩٪ من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى فترة الأساس ١٩٩١-١٩٩٢ (٢٤٢ مليون دولار) وتمثل الزيادة فى عائد صادرات القطن نحو ٧٧٪ ، يليها الزيادة فى عائد صادرات البطاطس ١٤٪، والزيادة فى عائد صادرات البرتقال ٩٪ من مقدار الزيادة فى قيمة العائد للصادرات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث.

ونتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستحقق مصر مكاسب في الرفاهية تقدر بنحو ٣٠,٩ مليون دولار سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ويكون القطن والبطاطس والبرتقال مصادر هذه المكاسب فى الرفاهية المصرية.

وعموما، فان نسبة مكاسب الرفاهية تعادل حوالى ٧٦٪ من الزيادة فى عائد الصادرات نتيجة تطبيق الاتفاق. كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل حوالى ٣٠,٥٪ من الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية المصرية. كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل اكثر من ضعف المكاسب فى

الرفاهية التى ستحققها مصر نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

وعموما يعتبر القمح والسكر والزيوت النباتية هى المكون الرئيسى لتكلفة الواردات الزراعية المصرية، بينما القطن والبرتقال والبطاطس هى المكون الرئيسى لعائد الصادرات الزراعية المصرية. وانه نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات، فان تكلفة واردات القمح والسكر والزيوت النباتية ستزداد بحوالى ٢٣٠ مليون دولار، بينما سيزداد عائد صادرات القطن والبرتقال والبطاطس بحوالى ٤٠,٨ مليون دولار فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وسوف يزداد عجز الميزان التجارى الزراعى المصرى نتيجة تطبيق اتفاق الجات بحوالى ١٨٩,٢ مليون دولار فى السنة خلال الفترة المشار اليها، مما يعنى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤدى الى زيادة تدهور الميزان التجارى الزراعى المصرى.

ومما سبق يتضح ان الدول التى ستخسر من تحرير التجارة العالمية (ومنها مصر) هى الدول المستوردة للسلع التى كانت تتمتع بمعدلات عالية من دعم المنتجين ودعم الصادرات قبل تطبيق الاتفاقية ومنها القمح والزيوت النباتية والسكر وفى نفس الوقت تصدر السلع الأولية التى تواجه معدلات منخفضة من الحماية مثل القطن الخام والبرتقال (ثمار) والبطاطس.

ان عملية تحرير التجارة الزراعية المصرية يمثل لمصر تحديات يجب التصدى لها. وهذا يتطلب اعداد مجموعة من السياسات التى تستهدف مواجهة آثار تحرير التجارة الزراعية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الجماعى (العربى والاقليمى).

ومن مجموعة هذه **السياسات الوقائية (على المستوى المحلى)** مايلى:

(١) من المعروف أن للدولة دورا هاما فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية. وانه من الضرورى ان يتسم تنفيذ هذا البرنامج بالسرعة المناسبة وبالشمولية والاتساق والتدرج المناسب. كما انه من الضرورى تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمة مستندة الى أسعار صرف واقعية، بالاضافة الى ضرورة سلامة السياسات الأخرى غير التجارية وخاصة اللوائح المنظمة للاستثمار والرقابة على الأسعار وغيرها ويفضل أن تبدأ إجراءات تحرير التجارة الخارجية بالتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية.

(٢) ان تحرير التجارة العالمية سينجم عنه ارتفاع فى أسعار الحبوب فى المدى القصير وان أثر ارتفاع هذه الأسعار يتوقف على مرونة العرض الزراعى لدى الدول التى لديها انتاج منافس للواردات

من هذه الحبوب. فكلما كانت مرونة عرض الحبوب اكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفادة من هذا الارتفاع فى الاسعار والعكس صحيح. وتعتمد قيمة مرونة العرض بدرجة كبيرة على مجموعة العوامل غير السعرية وخاصة الاستثمارات العامة فى الزراعة المصرية. وان من الآثار الايجابية المتوقعة من عملية تحرير التجارة وزيادة اسعار السلع الزراعية حدوث اتساع فى قاعدة المدخرات الريفية وفى زيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية، وبالتالى زيادة فرص تدفق الاستثمارات على قطاع الزراعة سواء من جانب الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية. وسيظل الاستثمار العام له أهمية خاصة فى المجالات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها. كما تعتمد مرونة العرض على المجالات التى يكون الاستثمار العام فيها ضروريا لجذب وتشجيع القطاع الخاص، وايضا على المجالات التى يكون تدخل الدولة فيها مطلوبا للتصدى للقضايا العامة مثل التنمية الزراعية طويلة الأجل، ومجالات التنمية الاساسية بعناصرها المختلفة، والبحوث الزراعية، والارشاد الزراعى، ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى.

(٣) فى حالات حدوث انخفاض كبير فى انتاج الحبوب لظروف حيوية أو آفية سيئة، فانه يتوقع حدوث ارتفاع كبير فى الاسعار العالمية للحبوب. وهذا يمثل مشكلة خطيرة للأمن الغذائى المصرى، ولذا فإنه من المناسب اقتصاديا دراسة امكانية الاحتفاظ بمخزون استراتيجى (طوارئ) لمواجهة هذه الظروف التى يحدث فيها انخفاض شديد من العرض العالمى أو المحلى من هذه الحبوب. وقد يواجه تنفيذ هذه السياسة بعض الصعوبات على المستوى القطرى الا انه يمكن تنفيذها على مستوى مجموعة الدول العربية.

(٤) تشجيع وتوسيع اطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة، وكذلك توسيع اطار عمل البنك الاسلامى لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية، أى العمل على الدخول فى اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع الدول العربية والافريقية لمواجهة التكتلات الاقتصادية من واقع المصالح المتبادلة.

(٥) أصبحت التغيرات الدولية المتعلقة بتوقيع اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية من أهم ما يشغل المسئولين فيما يتعلق بسلع استراتيجية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنماط الانتاجية والدخول المزرعية والزراعية والرفاهية الاقتصادية، وانه يتعين على كل دولة أن تعيد حساباتها فى المستقبل، وتهيئ المناخ المناسب تكنولوجيا واقتصاديا للتوسع فى انتاج ما لها ميزات نسبية فيه

وتضمن حساباتها تقييما للمزايا الانتاجية والتسويقية معا حيث تأتى المزايا التسويقية فى المقدمة وتتوقف القدرات التنافسية الدولية على متغيرات تكنولوجية واقتصادية سمتها التغير الدائم. وهذا يقتضى متابعتها بصفة مستمرة.

(٦) اعداد برامج فعالة لتطوير انتاج ونوعية المحاصيل الزراعية، والاستفادة من المساعدات الدولية التى يسمح بها. وتتمثل التحديات فى تطوير البنية المؤسسية الحكومية ومدى تكاملها مع المؤسسات غير الحكومية والتى تتسم معظمها بانخفاض الكفاءة. والارشاد التسويقى لم يعد متاحا بعد، كما أن الاستثمار فى تطوير البنية التسويقية لايزال هامشيا اذا ماقورن بالاستثمارات الانتاجية. كما أن الائتمان فى مجال التسويق الزراعى لايزال محدودا جدا. ولم توضع برامج دعم محددة بعناية لتنمية الصادرات الزراعية. ولم تنعكس هذه الضرورة فى أى سياسات واجراءات فعالة لدعم صادرات مصر الزراعية.

(٧) توفير المعلومات التسويقية والخبرات الفنية للمنتجين فى الأراضى الجديدة حيث أنهم يعانون خاصة منتجو المحاصيل البستانية فى الوادى الجديد والدلتا وفى الأراضى الجديدة من ظاهرة فشل السوق.

(٨) سيقوم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور اساسى فى الحد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية من الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية من خلال المساعدات أو التسهيلات الائتمانية وتعتبر مصر من الدول التى ستتأثر سلبيا نتيجة للاستيراد. وقد اعطت اتفاقية الجات الحق لهذه الدول فى التعويض عن الخسائر التى ستتحملها. ومثل هذا الحق فى التعويض يتطلب من مصر أن تسعى للحصول على نصيبها العادل من خلال دراسات وبيانات وتقارير تفصيلية توضح حجم الخسائر المحتملة والفعلية.

(٩) لاتزال القدرات التنافسية للزراعة المصرية تفتقر الى العديد من المقومات اللازمة لتطورها فى اطار اتفاقية الجات. وهذا يعنى أن العوامل غير السعرية والتطور التكنولوجى تعتبر ذات أهمية لخفض تكاليف الانتاج للوحدة المنتجة حيث يمكن أن يوفر لمصر فرصة لتحسين الميزة النسبية لبعض السلع والمنتجات الزراعية وخاصة القمح اذا ما ارتبط الارتفاع فى الاسعار مع النهوض بالانتاجية.

(١٠) ضرورة تبنى استراتيجية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية تعتمد على انتاج مخصص

للتصدير وليس تصدير الفائض من هذا الانتاج. ويجب أن يخضع هذا الانتاج المخصص للتصدير للمواصفات القياسية العالمية فى الأسواق الخارجية. ويؤدى تطوير الصادرات الزراعية الى تحسين فى الميزان التجارى الزراعى المصرى. وان تطوير صادرات مصر من محاصيل القطن والبطاطس والموالح والبصل - والتى تتمتع بها مصر بميزة نسبية - يؤدى الى تغيرات جوهرية فى التركيب المحصولى المصرى. ولذا يلزم دراسة المزايا النسبية للانتاج الزراعى المصرى فى ضوء التكاليف الانتاجية بالمقارنة بمثيلتها فى الدول المنافسة . كما يجب تدعيم الصادرات من خلال سياسة ائتمانية تعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة، وانشاء شركات ضمان ضد مخاطر الائتمان، والاهتمام بعلاج القصور القائم فى القدرات التسويقية حتى يمكن الاستفادة من المزايا النسبية الانتاجية للمحاصيل التصديرية. وانه من الضرورى اعادة دراسة التركيب المحصولى المصرى فى ضوء المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر من أجل زيادة الآثار الايجابية وخفض الآثار السلبية لاتفاقية الجات.

(١١) انه من الضرورى الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية فى الاتفاق مثل الدعم المسوح به فى مجال الانتاج وفى مجال دعم الصادرات المسموح به عن طريق دعم التكاليف التسويقية ودعم البنية الأساسية والأنشطة البحثية والارشادية خاصة وأن مصر قد قطعت شوطا كبيرا فى تطبيق الالتزامات الواردة باتفاقية الجات فى مجال الزراعة، وأن الاقتصاد الزراعى المصرى لن يتحمل اية اعباء اضافية فى هذا المجال.

(١٢) الاهتمام بتطوير قاعدة البيانات الاحصائية والمعلومات لمساعدة المزارعين والمصدرين بما يساعد على تطوير الانتاج الزراعى وزيادة الصادرات، وهذا يساهم بالتالى فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

(١٣) ضرورة الاهتمام بزيادة الانتاجية الزراعية المصرية، والعمل على تحسين الجودة للمنتجات الزراعية، وكذلك العمل على تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى حتى تتمكن الصادرات الزراعية المصرية من زيادة القدرة التنافسية لها فى الأسواق العالمية.

ومن مجموعة **السياسات الوقائية (على المستوى الجماعى العربى الافريقى)** مايلى:

(١) ضرورة تبنى مدخل التكامل الاقتصادى العربى خاصة وأن العالم المعاصر يشهد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية. وهذه التكتلات تؤدى فى المدى البعيد الى نتائج ايجابية فى الازدهار

الاقتصادى للكثير من الدول سواء كانت من الدول المتقدمة أو من الدول النامية. وان انجاح هذا التكامل الاقتصادى العربى يتطلب توحيد التشريعات الجمركية العربية، وتطوير اقامة المشروعات العربية المشتركة، واقامة وتأسيس سوق المال العربية الموحدة التى تعتبر ركيزة للتكامل الاقتصادى العربى. كما تعتبر المشروعات العربية المشتركة ذات أهمية قصوى للتكامل الاقتصادى العربى وخطوه نحو اقامة السوق العربية المشتركة التى تساعد على اعادة ضخ الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية حيث قد لايكون بالامكان خلال الفترة القادمة اعتماد المنطقة العربية على تدفق الاستثمارات الأجنبية. لذا يجب ان تسعى الدول العربية الى تعزيز تكتلها الاقليمى.

(٢) العمل على اقامة السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة كبعد ثانى يتعلق بالأبعاد الاقتصادية المرتبطة بدعم التكامل الاقتصادى العربى.

(٣) اقامة مناطق حرة عربية كاستراتيجية للتكامل الاقتصادى العربى تساعد على خلق أفضل السبل لتسويق المنتجات العربية فى ظل المنافسة العالمية.

ان اقامة انظمة للتكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى هى الاستراتيجية المثلى للتعامل مع العلاقات التجارية وفى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، أى الالتحامات فى كيانات اقتصادية اكبر وبوجه عام. وحتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الآثار السلبية لاتفاقيات جولة اوروجواى فانه يمكن أن تتجه الدول العربية الى اعادة صياغة وحدتها الاقتصادية، وتتجه الى التكتل الاقتصادى كخيار للتعامل مع اتفاقية الجات.

كما تم دراسة **المجموعة الاقتصادية الأوربية وعلاقتها بجمهورية مصر العربية** حيث تبين أن مفاوضات التعاون بين مصر والمجموعة بدأت منذ انشاء السوق الأوربية وتبلورت فى شكل اتفاق تجارى تفضيلى عام ١٩٧٣ تمتعت مصر بمقتضاه بالعديد من المزايا التجارية ، الا أن هذه المزايا اقتصرت على عدد محدود من السلع دون سواها . ونتيجة لرغبة مصر فى زيادة التعاون وزيادة المزايا الفنية والاقتصادية والمالية التى تحصل عليها من المجموعة وفى ضوء ما عرف بالسياسة المتوسطية للمجموعة تم فى سبتمبر ١٩٨٧ التصديق على اتفاق جديد للتعاون الشامل اتسع بمقتضاه مجال التعاون بين مصر والمجموعة بهدف المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وتوطيد العلاقات بين الطرفين، وفى هذا الاتفاق تمتعت الصادرات المصرية الى دول المجموعة من المنتجات الزراعية بتخفيضات تراوحت بين ٤٠٪ - ٨٠٪ مع تحديد فترات زمنية وحدود كمية لاستفادة بعض

هذه السلع من التخفيضات الممنوحة. واتضح فى هذا الصدد التوسع الافقى للمجموعة بانضمام اليونان فى يناير ١٩٨١ ثم بانضمام اسبانيا والبرتغال فى يناير ١٩٨٦ الامر الذى أدى الى عقد بروتوكول اضافى (بروتوكول الموائمة) فى يونيو ١٩٨٣ بحيث يتم تلافى الآثار السلبية على تعامل مصر مع دول المجموعة نتيجة التوسعات الأفقية التى شهدتها المجموعة. وفى يناير ١٩٩٥ عقدت فى بروكسل جولة تفاوض جديدة بين مصر ودول المجموعة بشأن زيادة المميزات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية. وفى ضوء التقارب الواضح للاتحاد الاوروبى مع دول جنوب البحر المتوسط من خلال السياسة المتوسطية طلبت مصر عقد اتفاق شراكة مع المجموعة انتهت الى الآن بابداء الجانب الاوروبى استعداده للاستجابة لمطالب مصر من حيث تخفيض قيود الحصص والرسوم والتعريفات الجمركية ومواصفات الجودة بالاضافة الى توسيع قائمة السلع التصديرية المصرية لدول المجموعة.

وعند القاء الضوء على علاقة مصر بالمجموعة الاوروبية خاصة فى مجال التصدير أو الاستيراد لبعض السلع الزراعية والاستراتيجية تبين ان نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية تراوحت بين ٢٨٪ عام ١٩٩٠ و٤٦,٦٪ عام ١٩٩١ وهو مايؤثر سلبا فى مجمله على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. وعند دراسة اجمالى حركة التجارة الخارجية المصرية والميزان التجارى بين مصر ومجموعات دول العالم تبين أن دول اوروبا الغربية تعتبر الشريك التجارى الاول لمصر حيث بلغت جملة الصادرات المصرية الى تلك الدول نحو ٣,٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ مقابل ١٢,١ مليار جنيه واردات من نفس المجموعة فى نفس العام محققة بذلك عجزا بلغ نحو ٨,١ مليار جنيه فى نفس العام زاد الى ٩,١ مليار جنيه عام ١٩٩٣. وقد تبين ان ايطاليا احتلت المركز الأول بين دول المجموعة الأوروبية من حيث الاستيراد من مصر حيث بلغت الصادرات المصرية اليها عام ١٩٩٣ نحو ١,٣ مليار جنيه ثم هولندا ٥٨٠ مليون جنيه ثم فرنسا فى المركز الثالث بنحو ٥٢٤ مليون جنيه . وجدير بالذكر ان الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية لم يحقق أى فائض مع أى من دول المجموعة خلال عامى ١٩٩٢ ،١٩٩٣.

وللتعرف على مكانة الصادرات الزراعية المصرية الى اجمالى الصادرات المصرية تبين ان نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات انخفضت من ١٣,٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ٨,٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ وهذا يشير الى عدم قدرة الصادرات الزراعية المصرية على ملاحقة الزيادة فى الصادرات الاخرى غير الزراعية مما انعكس على انخفاض تلك النسبة. وتمهيدا للتعرف على

الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة التصديرية وهى القطن والموالح تبين ان الصادرات المصرية من البرتقال لاتمثل سوى ٦٪ من الانتاج بينما بلغت نسبة صادرات القطن الى انتاجه عام ١٩٩٢ نحو ٤,٨٪ مقابل ١٩,٦٪ عام ١٩٨٤ مما يشير الى ما انتاب القطن المصرى من اضطرابات كبيرة.

وقد تم دراسة الصادرات المصرية من البرتقال والقطن كسلع تصديرية استراتيجية هامة كما تناولت الدراسة موقف الواردات المصرية من القمح والدقيق والسكر والزيوت الغذائية مع التركيز على علاقة مصر بالمجموعة الاقتصادية فى تلك السلع. وقد تبين أهمية محصول البرتقال كمحصول تصديرى هام بعد القطن وان الصادرات من الموالح تمثل ٢٥٪ من المتوسط السنوى الاجمالى للصادرات المصرية وان معظم هذه الصادرات تتمثل فى البرتقال وان دول المجموعة الاوروبية تعتبر الشريك الدائم والمستقر فى استيراد البرتقال المصرى حيث بلغت الصادرات المصرية منه الى دول المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣ نحو ٢٢,٦ ألف طن مثلت نحو ٤٠,٢٪ من جملة صادرات مصر من البرتقال فى نفس العام. وللتعرف على مستقبل الصادرات المصرية من البرتقال الى المجموعة الاوروبية تبين ان اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الاوروبية قد تضمن تمتع صادرات مصر من البرتقال فى حدود ٧ آلاف طن دون تحديد فترة زمنية بتخفيض قدره ٦٠٪ من التعريفة الجمركية وتضمن البروتوكول الاضافى الاعفاء المتدرج لهذه الحصة حتى تصل الى حد الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ أسوه باسبانيا، الا انه تبين ان مصر ليس لها ميزة نسبية مصرية فى اسواق المجموعة الاوروبية اذا ماقورنت بدول المنافسة كالاردن واسرائيل وقبرص والمغرب واسبانيا وبالتالى - وهو ما اكدته العديد من الدراسات - فان فرص زيادة الصارات المصرية الى دول اوروبا من البرتقال تعتبر ضعيفة نتيجة المنافسة والمواصفات القياسية لاصناف الفاكهة بصفة عامة والبرتقال بصفة خاصة. وقد اوصت الدراسة فى هذا الصدد بضرورة بذل مزيد من الجهد فى مجال الترويج والالتزام بالمواصفات حتى يمكن على الاقل المحافظة على المستوى الحالى للصادرات المصرية لتلك الاسواق، واكدت الدراسة على اهمية دور مكاتب التمثيل التجارى المصرية فى دول المجموعة فى هذا المجال.

وعند دراسة موقف انتاج وتصدير القطن المصرى تبين ان نسبة انتاج القطن المصرى الى الانتاج العالمى بلغ حده الاقصى عام ٨٠/١٩٨١ بنحو ٣,٨٪ انخفضت تلك النسبة الى نحو ١,٤٪ فقط عام ٩١/١٩٩٢ وقد تبين ايضا انه على الرغم من جودة وسمعة القطن المصرى الا ان نسبة الصادرات

المصرية من القطن الى الصادرات العالمية لم تكن احسن حالا من الانتاج حيث لم تتعد ٠,٣٪ فقط عام ١٩٩٢/٩١ وتبين ان صادرات مصر من القطن الخام تتركز فى عدد محدود من الدول كانت فى مقدمتها دول المجموعة الاوروبية حيث استأثرت بنحو ٤١,٣٪ من جملة صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ وتأتى اليابان فى المركز الثانى بنسبة ١٨,٢٪ ثم كوريا الجنوبية بنسبة ١٦,٣٪ وتتركز صادرات مصر من القطن الخام الى دول المجموعة الاوروبية فى المانيا وايطاليا، وفرنسا، وتستأثر المانيا بما يقرب من نصف الصادرات المصرية من القطن الخام الى دول المجموعة فى حين تحصل ايطاليا على نحو ٢٢,٩٪ وفرنسا ١٣٪ ومن ذلك يتبين تركيز الصادرات المصرية من القطن الخام سواء على مستوى دول العالم او على مستوى دول المجموعة الاوروبية.

وعند دراسة موقف انتاج واستيراد بعض السلع الغذائية الاستيرادية الهامة وهى السكر، والقمح، والدقيق والزيوت الغذائية وخاصة الموقف الاستيرادى من دول المجموعة الاوروبية. اتضح أن جهود الدولة للنهوض بانتاج السكر قد أسفرت عن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى الى نحو ٧١٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وان واردات مصر من السكر تتمثل فى سكر القصب سواء كان مكررا او خاما بالاضافة الى سكر البنجر المصفى وان الواردات من السكر قد انخفضت من نحو ٤٥٤ الف طن عام ١٩٩١ الى نحو ٢٢٨ ألف طن عام ١٩٩٣ وان الواردات من سكر البنجر المصفى قد مثلت نحو ٧٧,٣٪ من جملة واردات مصر من السكر عام ١٩٩٣. وقد تبين ايضا ان واردات مصر من سكر البنجر المصفى لاتتسم بالاستقرار، بينما تعتمد مصر فى استيراد سكر القصب المكرر على البرازيل بصفة أساسية بالاضافة الى المجموعة الاوروبية. ففى عام ١٩٩١ كان الاعتماد على فرنسا والمملكة المتحدة والمانيا بنسبة ٢٥,٦٪ بينما فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ لم يتم استيراد سكر القصب المكرر من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا ١,٢ ألف طن من المملكة المتحدة عام ١٩٩٢. اما سكر القصب الخام فتبين ان مصر اعتمدت بنسبة ٩٧٪ على فرنسا والمملكة المتحدة فى استيراد هذا النوع من السكر وذلك عام ١٩٩١ مقابل ٥٠٪ عام ١٩٩٣.

وقد وضح عند دراسة واردات مصر من القمح والدقيق ان مصادر الحصول عليه تنحصر فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا بالاضافة الى دول المجموعة الاوروبية، ففى عام ١٩٩٣ بلغت نسبة الواردات من استراليا نحو ٣٢,٢٪ والولايات المتحدة ٥٢,٣٪ وفرنسا ١٢,٣٪ وتمثل مجتمعة نحو ٩٦,٨٪ من جملة واردات مصر من القمح ويشير هذا التركيز فى واردات مصر من

القمح الى مخاطر الارتباط بظروف الانتاج فى تلك الدول الأمر الذى يحتم ضرورة تنوع مصادر الحصول على تلك السلع الاستراتيجية الهامة.

اما عن دقيق القمح فتبين ان اعتماد مصر اساسى على المجموعة الاوروبية حيث استأثرت دول المجموعة بتصدير نحو ٥٦٪ من واردات مصر من الدقيق وذلك عام ١٩٩٣.

وقد تبين أن مصر تستورد كميات كبيرة من الزيوت الغذائية لسد الفجوة المتزايدة بين الانتاج والاحتياجات المحلية حيث بلغت جملة الواردات المصرية من تلك الزيوت نحو ٣٤٤ ألف طن عام ١٩٩٣. وتتمثل الواردات المصرية من الزيوت الغذائية بصفة اساسية فى زيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت بذرة القطن بالاضافة الى كميات أخرى من زيت الذرة والصويا، وقد بلغت الواردات المصرية من زيت النخيل عام ١٩٩٣ نحو ١٢ الف طن، مثلت نحو ٣٥,٤٪ من جملة واردات مصر من الزيوت الغذائية فى نفس العام كما بلغت واردات مصر من زيت عباد الشمس فى نفس العام نحو ١١٣ ألف طن بنسبة ٣٣٪ اما الواردات من زيت بذرة القطن فقد بلغت نحو ٢٦,٣ الف طن بنسبة ٧,٦٪ من جملة واردات مصر من الزيوت الغذائية عام ١٩٩٣.

وتعتمد مصر على كل من ماليزيا وسنغافوره فى استيراد زيت النخيل بالاضافة الى السعودية ولاتستورد مصر زيت نخيل من المجموعة الاوروبية فيما عدا كميات ضئيلة بلغت نحو ٢,١ ألف طن عام ١٩٩٤ مقابل ٣٣ طن فقط عام ١٩٩١ اما واردات مصر من زيت عباد الشمس من دول المجموعة فقد تراوحت بين ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٢ و٥٥,٧٪ عام ١٩٩١ بمتوسط ٤٣,١٪ خلال هذه الفترة وهو مايشير الى أن مصر تعتمد على دول المجموعة الاوروبية فى استيراد زيت عباد الشمس. اما واردات مصر من زيت بذرة القطن من دول المجموعة الاوروبية فقد بلغت عام ١٩٩١ نحو ٩,١ ألف طن بنسبة ٣٠,٦٪ من جملة واردات مصر من هذا الزيت فى هذا العام بينما بلغت الكمية المستوردة عام ١٩٩٢ من هولندا نحو ٩,٣ الف طن بنسبة ٧,٩٪ .

كما تبين ان مصر لاتستورد بذورا زيتية من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا بعض كميات من بذور عباد الشمس والسمسم.

وتم التعرف على محددات الصادرات الى دول السوق والواردات منها حيث قسمت هذه المحددات الى ثلاث مجموعات تشمل كلا من الصادرات والواردات وهى:

(١) مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية.

(٢) مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق.

(٣) مجموعة محددات ما بعد اتفاقية الجات.

وقد استندت البيانات والمعلومات الواردة فى هذا الجزء من الدراسة على البحث الميدانى، من خلال المقابلة الشخصية لبعض المتعاملين فى مجال التصدير والاستيراد ، بهدف التعرف على الوضع الراهن برمته، الى جانب الاستعانة ببعض المراجع المنشورة وغير المنشورة.

وقد تضمنت مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية محددات تتعلق بالصادرات منها: محددات انتاجية واخرى تسويقية، الى جانب المحددات التصنيعية ومحددات مرتبطة بالعملية التصديرية سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى.

أما المحددات المتعلقة بالواردات، فتضم صعوبات توفير النقد الاجنبى بالقدر المناسب والخاص بالدولة التى يتم الاستيراد منها فى بعض الاحيان، الى جانب بعض المشاكل التمويلية التى تواجه المستوردين، وبعض مشاكل اخرى داخل قرية البضائع سواء مشاكل تتعلق بفساد بعض السلع المستوردة نظرا لتأخر تخليصها، نتيجة لبعض المشاكل الادارية، أو لسوء معاملة بعض موظفى قرية البضائع، هذا الى جانب مشاكل تنمية السلع المستوردة. كما يواجه المستورد المصرى بتحميله مصاريف ورسوم ارضيات فى حالة تأخر تخليص السلع المستوردة لظروف خارجة عن ارادته أو خلال العطلات الرسمية التى تغلق فيها قرية البضائع أبوابها - كما توجد صعوبات فى تخزين السلع المستوردة لعدم كفاية الثلاجات ووسائل الحفظ المختلفة بالقدر الكافى، ايضا يعانى بعض المستوردين من عدم وجود بورصة أو نقابات للمستوردين المصريين أسوه بما هو حادث بالدول الاجنبية الاخرى، تضمن تطبيق شروط الشحن والاستيراد. وتحمى للمستورد المصرى حقوقه لدى الدول الاخرى.

أما مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمة بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة، فقد قسمت الى محددات فى مجال التصدير، من خلال عرض للسياسة المتوسطية الشاملة والمزايا التفضيلية التى تحصل عليها مصر حاليا، وتطورها الى فكرة اقامة منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط واوروبا خلال اثنى عشر عاما من تطبيق السياسة المتوسطية، والنواحى الايجابية والسلبية لها، وكيفية تجنب بعض الآثار السلبية مستقبلا. سواء فيما يتعلق بالاجراءات التى يتعين على دول

السوق الاوروبية المشتركة اتخاذها، أو اجراءات تتخذ محليا.

أما محددات الاستيراد من دول السوق الاوربية المشتركة فتتمثل أهمها فيما يعانيه المستورد المصرى من صعوبات محلية اثناء اجراءات تخليص السلع المستوردة، بالاضافة الى التقلبات السعرية العالمية التى يواجهها المستوردون.

واشارت الدراسة ايضا الى اتفاقية الشراكة بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة، واتفاقية التعاون بين دول الاتحاد الاوروبى وكل من اسرائيل والمغرب واثرهما على مصر.

وبالنسبة لمجموعة محددات ما بعد اتفاقية الجات، استعرضت الدراسة دور الدولة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية، وأهمية الاستفادة من آثارها الايجابية. وفى هذا الصدد هناك تساؤل قد يطرح نفسه على القارئ بالنسبة لعلاقة مصر بدول السوق الاوروبية المشتركة (دول الاتحاد الاوروبى) بعد تطبيق اتفاقية الجات، هل ستستمر الاتفاقيات بين مصر ودول السوق أم سيطرأ عليها أى تغيير؟ وما هو وضع هذا التكتل بعد تنفيذ اتفاقية الجات؟

وقد تم الاجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة حيث أنه فى حالة انشاء منطقة حرة لدول حوض البحر المتوسط تشمل مصر، فان ذلك لايتعارض مستقبلا مع أهداف اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية، بل يحقق ماتهدف اليه من توفير فرص المنافسة الكاملة لجميع الاطراف فى مجال التجارة الخارجية، وبغض النظر عن الاضرار السلبية التى ستلحق بالدول النامية التى لم تتهيأ هياكلها الانتاجية بعد لمنافسة منتجات الدول المتقدمة فى هذا المجال، كما أن تكتل اتحاد دول السوق الاوروبية المشتركة سيبقى كما هو عليه.

وأخيرا تعرضت الدراسة للتوقعات السعرية للواردات والصادرات المصرية مع دول الاتحاد الاوروبى بعد تطبيق اتفاقية الجات، من خلال دراسة اقتصادية لوزارة الزراعة بالاشتراك مع اساتذة الجامعات والمتخصصين فى مجالات التجارة الخارجية، وذلك من خلال افتراضين احدهما ثبات كمية الصادرات والواردات من سلع التصدير والاستيراد محل الدراسة، مع الزيادة السعرية المتوقعة بعد تطبيق اتفاقية الجات، والثانى زيادة كمية الصادرات والواردات من هذه السلع اما بنسبة ٥٪ أو بنسبة ١٠٪ مع نفس الزيادة المتوقعة فى الاسعار بالفرض الأول.

واستنتجت الدراسة أنه بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد الاوروبى وبتطبيق

الفرض الاول والمذكور سابقا، يتوقع زيادة قيمة صادرات الارز بنحو ٠,٨٦ مليون جنيه، والقطن بنحو ١,٢٤ مليون جنيه، والبطاطس بنحو ٠,٦٤ مليون جنيه.

وبتطبيق الفرض الثانى، يتوقع زيادة قيمة صادرات الارز بنحو ١,٨٥ مليون جنيه، والقطن بنحو ٤,٠٣ مليون جنيه، والبطاطس بنحو ٥,٩٦ مليون جنيه، وذلك فى حالة زيادة الصادرات بنسبة ٥٪، أما فى حالة زيادتها بنسبة ١٠٪ فيتوقع زيادة الصادرات بنحو ٢,٨٥ مليون جنيه، ٦,٧١ مليون جنيه، ١١,٢٩ مليون جنيه لكل من الارز والقطن والبطاطس على التوالى.

وبالنسبة للواردات الزراعية من دول الاتحاد الاوروبى، فتتوقع الدراسة فى حالة تطبيق الفرض الاول وهو ثبات كمية الواردات من القمح ودقيقه، والسكر، والذرة، واللحوم الحمراء، والزيوت النباتية، ومنتجات الالبان، مع زيادة الأسعار، أن يرتفع اجمالى قيمة الواردات بنحو ٨٦,٥٨ مليون جنيه.

أما فى حالة افتراض زيادة كمية الواردات من السلع موضع الدراسة بنسبة ٥٪ مع زيادة الاسعار، فيتوقع زيادة اجمالى قيمة الواردات بنحو ١٤١,٢٢ مليون جنيه.

وفى حالة افتراض زيادة كمية الواردات من نفس السلع بنسبة ١٠٪ مع زيادة اسعارها، فيتوقع زيادة قيمة اجمالى الواردات بنحو ١٩٥,٨٤ مليون جنيه.

كما تم تناول السوق الشرق أوسطية حيث تبين أن الادب السياسى والاقتصادى قد تناول موضوع الشرق أوسطية بشئ من الاسهاب والتركيز فى الفترة الزمنية الأخيرة وبصفة خاصة، بعد محادثات السلام فى مدريد عام ١٩٩١ ثم توقيع اتفاق اسلو فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ واتفاق القاهرة فى ٤مايو ١٩٩٤، وتركز الاهتمام على السوق الشرق أوسطية، بما لها من ابعاد سياسية واقتصادية. ولقد روج هذه الفكرة وسوقها اسرائيل وامريكا والغرب بصفة عامة. وذلك لوضع حد نهائى للصراع العربى الاسرائيلى الذى بدأ منذ مطلع هذا القرن.

وتحدث الغرب عن تنمية الاقليم من خلال انشاء نظام جديد يتبعه بنك للتنمية وصندوق للتنمية، وان المساعدات ستقدم بشكل جماعى. وحاولت اسرائيل على لسان وزير خارجيتها - حينذاك- السيد بيريز أن تقنع العالم والعرب، بان المنطقة كانت ضحية الحروب وضحية تعنت الأجداد، وان هناك أمما فى الاقليم ولاتوجد امة عربية، وان اسرائيل على استعداد لتقديم العون

لاقطار الاقليم والتعاون المشترك معهم فى قضايا السياسة والاقتصاد والأمن، وان النبوغ الاسرائيلى سيوظف لصالح خدمة شعوب المنطقة بكاملها.

وانقسم رد الفعل العربى بين مؤيد ومعارض ومؤيد بشروط ومتحفظ، ولكن الاتجاه العربى العام رأى ان المطروح على الأمة العربية هو نظام بديل لنظامها الحالى المتمثل فى جامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك والاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم العلاقة بين الاقطار العربية، وان النظام الجديد يستهدف بالدرجة الأولى الاعتراف الكامل باسرائيل ورفع المقاطعة بكافة اشكالها عنها وتطبيع العلاقات معها، قبل تحقيق السلام الشامل والعادل الذى يتمثل فى الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف والتوقيع على معاهدة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

ان تحليل النظام الاقليمى الجديد والتمعن فيه يتبين من خلاله، ان هذا النظام لن يكون الا على حساب النظام العربى، فليس من المعقول أن يكون هناك نظامان، لذلك فان الضغوط ستمارس لإضعاف النظام العربى حتى يتحلل ذاتيا، وهناك بعض البوادر منها الضعف الذى أصاب الجامعة العربية ومؤسساتها، ولكن فى الآونة الأخيرة تنبه الكثيرون من العرب الى ذلك، وبدأت حملة اعلامية، ومن داخل الجامعة العربية، تستهدف تقوية النظام العربى وإعادة الالتحام العربى وإصلاح ذات البين وما أفسدته حرب الخليج حفاظا على النظام العربى، وفى مواجهة مايراد به من قبل اسرائيل وامريكا، فاسرائيل تستهدف قيادة المنطقة والسيطرة على مقدراتها ونهب خيراتها.

ان النظام العربى بلغ عمره نصف قرن ومازال قائما رغم كل ماجرى من أحداث، وعليه فليس من المعقول ان نهدم هذا النظام بايدينا، تحت مقولات زائفة. غايتها الأخيرة تحقيق النبوءة الاسرائيلية، بالسيطرة على الوطن العربى من الفرات الى النيل.

ورغم ذلك، فلقد حاول المروجون للنظام الجديد ان يزينوا عملهم للناس تحت دعاوى خلق التجارة والتنمية ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة والمشروعات المشتركة وما شابه ذلك، وما هذا الا نوع من التضليل المتعمد، فتجارة الاقليم تكاد تكون متشابهة سواء بالنسبة للصادرات او الواردات، مع بعض الاستثناءات القليلة، كما هو الحال فى صادرات اسرائيل من بعض العدد والآلات والتى تنافس المنتجات الاوروبية واليابانية او أنها تكفى لاحتياجات السوق العربية، اما تركيا وايران فأوضاعهما الاقتصادية تتشابه مع الاقتصاديات العربية وتربطهما علاقات مع الاقطار العربية من خلال منظمة

رابطة العالم الاسلامى.

فالزراعة الاسرائيلية ليست أفضل حالا من الزراعة العربية بكثير، على الرغم من تقدمها فى مجال مستلزمات الانتاج، والصادرات الزراعية الاسرائيلية لا حاجة للوطن العربى بها الا التقاوى والتى يمكن الحصول عليها من مصادرها الأصلية كهولندا مثلا.

ولقد اوضح التحليل أن فرصة خلق التجارة بين أقطار الإقليم ضئيلة وتحتاج إلى وقت طويل. كما أن التنمية الاقتصادية فى إطار اقليمى، يصعب تحقيقها، لأن الأقطار العربية بالرغم من كل الاتفاقيات بينها، لم تنجز حتى الآن منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة على الرغم من مرور نحو ٣١ سنة على إنشاء السوق العربية المشتركة التى لاتضم الا سبعة اقطار حتى الآن، فكيف يمكن تحقيق سوق مشتركة مع عدو فى وقت قصير. لم يتخلى عن عدوانه بعد.

وأمام الرفض العربى للمشروع، حاولت اسرائيل وامريكا التركيز على المشروعات المشتركة التى اذا تحققت تخلق اطارا للتعاون، قد يدفع فى اتجاه تحقيق هذا الهدف، فتركز الحديث عن التعاون فى مجالات البيئة والنقل والمواصلات وشبكة كهرباء مشتركة والمياه التى تمثل نقطة او بؤرة الصراع القادم فى القرن المقبل، على أساس أن هذا النوع من التعاون تحتاجه أقطار الإقليم، ولايدخلها بالضرورة فى عقد اتفاقيات لانشاء نظام جديد مثل السوق الشرق اوسطية. ومع هذا، فان كافة هذه المحاولات مازالت فى بداياتها، وقد تنبه لها العرب مبكرا، وادركوا انها محاولات لخلق واقع جديد بينهم وبين اسرائيل يقفز على الواقع الحالى ومتطلباته السياسية. ولكن لايعنى هذا اننا لن نرى تعاونا مع اسرائيل فى هذه المجالات، فهناك من يندفع للتعاون مع اسرائيل باسرع مما هو متوقع كما هو الحال فى الاردن والتى ستبيع بيع الأراضى لاسرائيل ورفع كافة أشكال المقاطعة عنها.

ومع ذلك، فان افتراض قيام هذه السوق، لاشك قد تكون لهآثاره السلبية او الايجابية على الاقتصاد المصرى، ومن المنتظر أن يتأثر قطاع الصناعة المصرى، حيث ستدخل بعض الصناعات التقليدية فى صراع تنافس مع مثيلاتها فى تركيا واسرائيل. كالمنسوجات بصفة خاصة، كما ان اسرائيل تستهدف احتكار الصناعات الاستراتيجية - كالآلات والمعدات ووسائل النقل والاتصالات والالكترونيات والهندسة الوراثية بما يلفها من اسرار تكنولوجية ليس من السهل الحصول عليها. ان اسرائيل تستهدف جذب رأس المال العربى والعالمى لاقامة مثل هذه الصناعات، تحت دعوى ان مناخها الاستثمارى أفضل من مثيله فى الاقطار العربية، وان لديها القاعدة التكنولوجية وينقصها

الاستثمارات والسوق الكبيرة التى هى موجودة فى الاقطار العربية وتركيا وايران.

اما الزراعة المصرية، فان الزراعة الاسرائيلية لاتؤثر عليها فى شئ بل ستواجه منافسة من الزراعة التركية بالدرجة الأولى وبصفة خاصة التنافس على اسواق الخليج العربى والمجموعة الاوروبية، وان كانت اسرائيل تسعى لتغيير النمط الزراعى فى الاقطار العربية بصفة عامة كمحاولة لضرب هذا القطاع لاهميته الاستراتيجية بدعوى الربحية والانتاج من أجل التصدير على حساب المحاصيل الاستراتيجية وفى مقدمتها الحبوب والسكر والزيوت.

اما القطاع السياحى، فالسياحة فى مصر لن تتأثر، لان كنوز مصر السياحية لامثيل لها فى العالم وكل ماتحتاجه السياحة، تنظيم القطاع السياحى بشكل أفضل يتمشى مع روح العصر، وتوفير البنية الاساسية، وتطوير الشركات السياحية والدعاية والاعلام.

وأخيرا فقد تناولت الدراسة **الشركات متعددة الجنسية** حيث يعد ظهور تلك الشركات وانتشارها فى مختلف مجالات الحياة وليس فى الاقتصاد فقط أحدث مرحلة فى تطور الرأسمالية، فقد بدأت الرأسمالية التنافسية تسعى للتحرر من تدخل الدولة. ثم أخذت الأوضاع الاحتكارية تنتشر خلال الثلث الأخير من القرن الماضى والثلث الأول من القرن العشرين حيث سادت ظاهرة تكوين " الترست" و"الكارتل" فى داخل الاقتصاد القومى الواحد.

ولقد زاد الاهتمام بالدور الذى تؤديه الشركات متعددة الجنسيات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وبتأثيرها المتزايد فى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

والأمر الجوهرى فى عملية الاستثمار - لايقتصر على زيادة حجم الانتاج، ولكنه يتضمن ايضا زيادة مستوى الكفاءة الانتاجية فالمسألة ليست الاهتمام فقط بما يتوفر من موارد رأسمالية أو بشرية، بل ينبغى الاهتمام بشكل وطريقة توزيع الموارد، ثم كيفية التوليف بينها بما يحقق أقصى كفاءة انتاجية ممكنة. وبناء على ما سبق فان البحث يوصى بضرورة تطبيق صيغ المساعدة على سرعة استيعاب الدول المضيفة للأساليب التقنية المتطورة التى تتبعها الشركات متعددة الجنسيات وقد تكون المشروعات المشتركة بين رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (فى اطار عقود أكثر ملائمة) أو أن يقتصر دور تلك الشركات (وفقا لتعاقدات خاصة) على تقديم المشورة والخبرة. وتوفير برامج التدريب

المكثفة للكوادر الوطنية على مدى زمنى محدد. على أن تكون تلك العلاقة بين الشركات والدول المضيفة محددة سلفا وفقا لظروف الدولة ووفق تقديرها لمنافعها وأعبائها، وذلك من خلال أطر قانونية ونظامية واضحة وبحيث لاتمنح من الامتيازات الا ما كان ضروريا لممارسة نشاطها باكبر قدر من الفاعلية، مع التفرقة فى الامتيازات والحوافز الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات حسب نوع الأنشطة التى يمارسها، والقطاعات المستفيدة وفى ضوء مساهمتها فى تحقيق الأهداف القومية وخطة الدولة، مع ضرورة التأكد من المركز المالى والإدارى لتلك الشركات ووضوح العقود المبرمة معها والضمانات الكافية لعدم الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

تعقد الجمعية المصرية للكيمياء التحليلية
" المؤتمر الدولى الرابع للكيمياء التحليلية
تحت عنوان
(الاتجاهات الحديثة فى الكيمياء - دور الكيمياء
التحليلية فى التنمية القومية)
خلال الفترة ٤-٧ يناير ١٩٩٧"